

بعد مرور ثلاث سنوات على دخول النظام الجديد حيز التطبيق

## حصيلة «إيجابية» للضابط العام للبناء المحدد لشروط رخص التعمير

عزيزة الغرفاوي

مرت ثلاث سنوات على تنزيل الضابط العام للبناء المحدد لشكل وشروط تسليم الرخص في ميدان التعمير، الرامي إلى تحسين محيط الأعمال وتشجيع الاستثمار وتبسيط الإجراءات وتسهيل الولوج إلى الخدمات العمومية.

واعتبر توفيق بنعلي، مدير التعمير بوزارة التعمير وإعداد التراب الوطني، أن حصيلة السنوات الثلاث الأولى من تطبيق الضابط العام للبناء المحدد لشكل وشروط تسليم الرخص في ميدان التعمير مشرفة، مشيرا إلى أن جميع الشبابيك المكلفة برخص التعمير واللجان الإقليمية للتعمير أصبحت تعمل على أرض الواقع، فضلا عن تكوين وتحسيس المتدخلين والفرقاء في الميدان، كما أن العمل بالضابط العام للبناء، يضيف بنعلي، أصبح عاديا، وتنجزه جميع القطاعات المعنية والمتدخلين في ظروف عادية.

واكد بنعلي، في تصريح للصحافة، على هامش ورشة موضوعاتية نظمها فدرالية الوكالات الحضرية بالمغرب «مجال»، أول أمس السبت، بالرباط، بشراكة مع وزارة التعمير وإعداد التراب الوطني حول حصيلة تنزيل هذا النظام منذ دخوله حيز التطبيق، أن تحسنات مهمة حصلت، وتطويرات في البيات الحكامة لمختلف المتدخلين، مبرزا أن أهم المرتكزات والنتائج تتمثل بالأساس في ما أنجز في التدبير اللامادي لدراسة طلبات الترخيص، مشيرا إلى أن نموذج جهة الدار البيضاء سطات مشرف جدا، وأن نموذج تجارب مجموعة من الوكالات الحضرية تشجع بدورها على تعميم التجربة على كافة الوكالات الحضرية بالتراب الوطني، وأن هذا ما تسعى إليه الوزارة بالتعاون مع كافة الفرقاء الآخرين. وحول الوسائل الكفيلة بتحسين ضابط البناء العام، أوضح مدير التعمير أن التدبير اللامادي هو الوسيلة

الوحيدة التي ستمكن من ربح الوقت، والجودة في الدراسة، وإرساء الممارسات المتعلقة بالشفافية والقطع مع جميع الممارسات المخلة بذلك. من جهتها، أبرزت خدوج كنو، رئيسة فدرالية الوكالات الحضرية بالمغرب، أن التقييم الأولي لحصيلة الضابط العام للبناء جيد، وأن جميع الوكالات الحضرية انخرطت في هذا الورش. وقال «بدانا نشغل بتوجه جديد، ينص على ضرورة إرساء قواعد حكامه ترابية جيدة في تقليص أجل دراسة الملفات، والشفافية وغيرها، ورغم ما تحقق، فهذا لا يعني أننا وصلنا، لأن هناك تحديات يجب رفعها في إطار من التعاون بين الوكالات الحضرية وباقي الفرقاء الذي تشتغل معهم في هذا الورش. ومن بين هذه التحديات تحدثت كنو عن ضرورة مواكبة هذا الورش في خريطة تكوين جميع الفرقاء والانخراط فيه بشكل أكبر، والتواصل من خلال «الانفتاح

على جميع الفرقاء لتتقاسم معهم التقييم المرحلي، حتى تكون لدينا خريطة موحدة، لأننا نشغل على ملف أفقي، المسؤولية فيه مشتركة بين الوكالات الحضرية وباقي الفرقاء، من ضمنهم الجماعات الترابية». وأوضحت كنو أن هذه الورشة تهدف إلى إعداد تقييم مرحلي للضابط العام للبناء في تسليم رخص البناء، وإلى إنجاز تقييم موضوعي يسلط الضوء على نقاط القوة ومكامن الضعف لهذا الضابط العام. وانطلاقا من هذا التقييم، أوضحت بنعلي أن ناديا موضوعاتيا سيحدث ليشكل آلية للتنسيق وتبادل الخبرات وتقاسم التجارب في كل ما يتعلق بمسالك ومساطر ودراسة ملفات الترخيص في ميدان التعمير، مضيفة أن هذا النادي سيضم كافة الوكالات الحضرية، وسيكون قوة اقتراحية في التدبير وإعداد وتقييم السياسات العمومية بصفة عامة.